جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne/univ-Eltarf

المحاضرة رقم (11): التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد لمواجهة الفساد

تطور الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد

أولا– تطور الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد

إن مكافحة الفساد تحتاج إلى التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات بهدف محاصرة الفساد وكشفه وقطع خطوط الاتصال والتعاون بين مرتكبيه، وذلك بالنظر إلى أن الفساد له شبكات واتصالات محلية وإقليمية ودولية والاستعانة بالخبرة الدولية في مكافحة الفساد بالاستفادة من برامج المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى التعاون القضائي لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الذين عادة ما يهْربون أو يهَربون العائدات الإجرامية أو ينقلون أموالهم إلى الخارج.

تبنت الجمعية العامة لهذه المنظمة خطة شاملة عام 1977 ضد الفساد ومنذ 1996 أظهرت الأمم المتحدة اهتمامها بمكافحة الفساد من خلال القرار 191/51 المتضمن الإعلان عن تجريم الرشوة وأفعالها في الصفقات التجارية الدولية.

وأوصت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير مختلفة للتصدي لهذه الجرائم والممارسات غير أو ممثلي الدول منعوا طرح الرشاوى من الضرائب وتشجيع تبني قواعد وسلوكات محاسبة أكثر شفافية ووضع مدونات أخلاقية تمنع الفساد وتطوير التعاون الدولي وتشجيع رفع السر البنكي.

وبشأن التفاوض حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جانفي 1999، انتهت بميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطن المؤرخة في 2000/12/01 وبروتوكولاتها الإضافية الأربعة، بعدها بدأت بوادر التفكير في آلية دولية إضافية متنقلة لمكافحة الفساد.

كما صدر قرار رقم 128/45 الذي صادقت عليه الأمم المتحدة في 1999/12/17 ووافق على مشروع تقدمت به فرنسا؛ ثم صدر قرار رقم 61/55 في 2000/12/04 الذي نصب لجنة خاصة مكلفة بالتفاوض بشأن آلية خاصة مستقلة لمكافحة الفساد.

وقد سبق عقد هذه الاتفاقيات جهود دولية كان من بينها قيام دائرة التعاون ومركز التنمية الاجتماعية للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في لاهاي عام 1989 بعقد ندوة موسعة ناقش فيها موضوع الفساد.

cours en ligne/univ-Elfarf

وخرجت بمقترحات من بينها وضع ميثاق شرف أخلاقي دولي لمناهضة الفساد وإنشاء محكمة لمعاقبة المسؤولين عن فسادهم وتهربهم من قبل الدولة بعيدا عن التأثيرات الحزبية والانتماءات السياسية، بعدها تبلورت أفكار تم تسجيلها على شكل اتفاقية عرفت باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تلتها اتفاقية الاتحاد الإفريقي ونصوص أخرى.

وهي أهم الجهود المبذولة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد والتي سنوضحها فيما يلي:

1- هيئة الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نظرا للمعانات الكبرى التي تعيشها الدول بسبب تقشي آفة الفساد ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل دول أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتضافر جهودها للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة هذه الظاهرة، وأثمرت هذه الجهود في وضع مجموعة من المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية أهمها **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.**

تم تحرير مواعيد التوقيع على هذه الاتفاقية والتي تبدأ من تاريخ 9 إلى 11 كانون الأول من عام 2003 في ميريديا بالمكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى 9 كانون الأول 2005 ونصت المادة 67 من الاتفاقية على أن يبدأ نفاذها في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

اعتمدت الاتفاقية من قبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 (القرار رقم 58/04 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003)، وفتحت باب التصديق عليها في المؤتمر رفيع المستوي المنعقد بميريدا بالمكسيك بين 09 و11 ديسمبر2003، تم إمضاؤها من قبل 117 دولة غير أنه لم تصادق عليها إلا عشرون دولة من بينها الجزائر، ودخلت حيز التنفيذ 14 ديسمبر 2005.

وقد جاءت هذه الاتفاقية والتي تحتوي على **واحد وسبعون** مادة مصنفة في ثمانية فصول، لتلزم الدول الأطراف فيها بضرورة إجراء وتطبيق تدابير وتعديلات واسعة النطاق تمس مختلف تشريعاتها وأجهزتها الإدارية والمالية والقضائية، تهدف أساسا إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها وردع مرتكبيها إضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الأطراف في هذا المجال.

كما أولت أهمية كبيرة إلى مواجهة الفساد في القطاع العام والخاص على السواء، ووفرت من الضمانات ما يسهل الكشف والتحقيق في جرائم الفساد، وكذا حماية الشهود والضحايا والمبلغين والخبراء ووضع آليات لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من الفساد والوقاية منه.

Cours En Ligne/Univ-Eltarf

وتظهر قراءة نصوص الاتفاقية عدة معايير دولية بعضها يؤثر على **التحرك الداخلي** من الدولة لمكافحة الفساد والبعض الآخر يؤثر على **التحرك العالمي** من قبل المجتمع الدولي لمكافحة الفساد والمعايير الدولية المؤثرة عالميا هي وسيلة تعاون بين الدول وأداة تنسيق بين أنظمتها القانونية الداخلية.

ليتم وضع الحلول المؤثرة عالميا في الحد من ظاهرة الفساد وآثارها؛ تلك الحلول الاتفاقية التي تعلو على إرادة الدول المتعاقدة لتصبح حلولا عالمية محررة من الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء في الاتفاقية، ومن بين المعايير الدولية التي أظهرتها الاتفاقية كحلول عالمية لمواجهة الفساد الآتي:

– تدويل ثقافة مكافحة الفساد بين دول العالم.

– العمل على تحقيق التناسق بين القواعد الداخلية لسلوك الموظفين العموميين وبين القواعد المقررة إقليميا وعالميا.

– إنشاء نظام داخلي للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والأشخاص الطبيعية المتعاملين بالأموال للحد من آثار جريمة غسيل الأموال ودعم استغلال السلطات الإدارية والقضائية في مواجهة هذه الجريمة.

– التعاون الدولي لمواجهة جريمة غسيل الأموال والعمل المنسق لمكافحتها.

– اعتماد مبدأ المساعدة القضائية المتبادلة والتعاون الدولي في مجال الإجراءات المدنية والجنائية ضد جريمة الفساد وتنفيذ القانون لمواجهة هذه الجريمة ومصادرة العائدات المتأتية من جريمة الفساد واستردادها.

– استخدام الأساليب الإلكترونية في رصد ومتابعة ظاهرة الفساد وحركة الأموال المتحصل عنها من الفساد.

وتجب الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية قد سبق اعتمادها عدد من الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة نذكر منها **المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين** المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/59 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وكذا **إعلان الأمم المتحدة**51/191 المؤرخ **لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية** الذي اعتمد بالقرار رقم في 12 ديسمبر 1996، وتم الاتفاق على إقرار هذه الاتفاقية على أساس أن الرشوة صورة من صور الفساد الواسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يؤثر على سير الإدارة الجيدة ويقوض التنمية، هذا بالإضافة إلى **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** التي اعتمدت بالقرار رقم 55/25 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

Cours en ligne/univ-Eltarf

بالإضافة إلى القرارين الصادرين بشأن **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال** (القرار رقم **56/186** والقرار رقم 57/244 المؤرخين في 01 ديسمبر 2002).

وقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أفريل 2004، كما شاركت في المؤتمر السياسي للتوقيع على اتفاقية لمكافحة الفساد المنعقدة بميريديا بالولايات المتحدة المكسيكية من 09 إلى 11 ديسمبر 2003 وقبله مؤتمر مونتيري 2002، وكذا اجتماع جوهانسبورغ الخاصين بالتنمية واللذان اعتبرا الفساد تهديدا خطيرا على التنمية المستدامة للشعوب.

وكان واجبا على المشرع الجزائري تكييف القوانين الداخلية ذات الصلة بمكافحة الفساد للقواعد الدولية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة اعتمادا على مبدأ عام يقضي بتكييف قواعد القانون الداخلي مع قواعد القانون الدولي.

من بين مظاهر هذا التكييف يمكن أن يكلف مراسل الأنتربول بجمع المعلومات المالية وذلك بدراسة الإخطارات بالشبهة التي يتلقاها من القطاع المالي وهذه المهمة تشبه تلك المسندة للهيئة المتخصصة المعروفة بـــ"خلية معالجة الاستعلام المالي" فيتدخل في حدود الاختصاصات المقررة له بالإبلاغ الهيئات الوطنية.

2- منظمة الشفافية الدولية

تعد هذه المنظمة من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا وفعالية في مجال مكافحة الفساد في العالم، وقد أنشأت سنة 1993 ومقرها برلين، ويعود الفضل إلى الألماني **"بيتر ايجن"** في تأسيسها، وتعتبر من أكبر المنظمات في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد بها.

كما تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد بها وهي ممثلة في أغلب دول العالم بما فيها الجزائر (الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد)، وترى المنظمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال:

- نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرا وعلانية لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.
- إعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم والقضاء والشرطة وعقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهتها.

cours en ligne/ univ-Eltarf

– وضع خطط طويلة المدى لتأسيس شعبة من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق إرادة سياسية قامعة للفساد.

وقد أكدت المنظمة على عدة مبادئ لمحاربة الفساد ومنها الحاجة إلى التحالف مع كل من له مصلحة في مقاومة الفساد، ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها، وتجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد، خاصة في الدول النامية.

ومن أهم ما قامت به المنظمة هو وضع مؤشر مدركات الفساد لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، ويستند هذا المؤشر إلى دراسات متنوعة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية والخبراء المحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها ونظرتهم إلى مدى انتشار الفساد والرشوة، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 نقاط.

3– المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية وقد توسعت لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلدا، وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين، أما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدرة البرلمانين في مواجهة قضايا الفساد.

وتسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية وضع دليل للبرلمانين لكيفية السيطرة على الفساد وتوفير مادة تدريبية للبرلمانين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية، وإصدار مدونة سلوك للبرلمانين وقياس أداء الدور الرقابي للبرلمانيين.

انتهى في: 2024/05/02

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/ univ-Eltarf